

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مذكرة بعنوان

## تأثير جريمة التهرب الضريبي على الإقتصاد الوطني

مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص : قانون أعمال.

إشراف الأستاذ :

د/ رابح بوحبيطة

إعداد الطالب :

عبد الرحمان حلقوم

لجنة المناقشة

| الصفة         | الجامعة         | الرتبة            | إسم الأساتذة     |
|---------------|-----------------|-------------------|------------------|
| رئيسا         | الشاذلي بن جديد | أستاذ محاضر – ب-  | د / السعيد حرزي  |
| مشرفا و مقررا | الشاذلي بن جديد | أستاذ محاضر – ب-  | د / رابح بوحبيطة |
| ممتحنا        | الشاذلي بن جديد | أستاذ مساعد – أ - | أ / سهام رحال    |

السنة الجامعية : 2018 / 2019



جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

مذكرة بعنوان

## تأثير جريمة التهرب الضريبي على الإقتصاد الوطني

مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في تخصص : قانون أعمال.

إشراف الأستاذ :

د/ رابح بوحبيطة

إعداد الطالب :

عبد الرحمان حلقوم

### لجنة المناقشة

| الصفة         | الجامعة         | الرتبة            | إسم الأساتذة     |
|---------------|-----------------|-------------------|------------------|
| رئيسا         | الشاذلي بن جديد | أستاذ محاضر – ب-  | د / السعيد حرزي  |
| مشرفا و مقررا | الشاذلي بن جديد | أستاذ محاضر – ب-  | د / رابح بوحبيطة |
| ممتحنا        | الشاذلي بن جديد | أستاذ مساعد – أ - | أ / سهام رحال    |

السنة الجامعية : 2018 / 2019

# شكر و عرفان

الحمد لله و الصّلاة و السّلام على خاتم الأنبياء و المرسلين سيدنا و حبيبنا رسول الله و بعد:

عملا بقوله عز و جل :

" وَ إِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَ لَئِنْ كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ "

سورة إبراهيم، الآية 07

فالشكر الأول و الأخير لله عز و جل على نعمته و منها أن سخر لنا لنستأنس بهم في دربنا  
نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى الأستاذ الفاضل "د/ بوحبيبة راجح" التي شرفنا بإشرافه  
على هذا العمل و على نصائحه القيمة و توجيهاته و تشجيعاته الذي حفزنا على إنجاز هذا  
العمل

فله منا فائق عبارات الامتنان و الوقار.

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا البحث بشكل أو بآخر سواء بالنصيحة  
أو التوجيه أو المراجع أو حتى بالتشجيع.

الشكر موصول كذلك إلى جميع الأساتذة و نخص بالذكر رئيس القسم: مدار توفيق

وكل أسرة كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة الشاذلي بن جديد-الطارف

و يبقى الشكر الأكبر للمولى العلي القدير

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من كلّه الله بالهبة و الوقار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في  
عمرك والدي الحبيب محمد عزيز.

إلى بسمة الحياة و سر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي،  
إلى اغلى الحبايب والدتي جمعة.

إلى من أرى التفاؤل في عينيها و السعادة في ضحكتها أختي إلهام و أبنائها الأعراء فريال،  
ادم و الصغيرة نبال.

إلى أخي رفيق دربي و صاحب القلب الطيب عبد الله و إلى شريكة حياته زوجته أمينة.  
إلى أختي شعلة الذكاء و النور و ذات الوجه المفعم بالبراءة أسيا و ملائكتها الطاهرين إسحاق  
و إسراء جوري .

إلى قرينتي في العمر إلى الوداد أختي سارة.

و إلى إخوتي الذين لم تلدهم أمي، رفقاء درب الهادي، فوزي، أمين، محمد، حكيم، إبراهيم وسفيان

الطالب عبد الرحمان حلقوم

## قائمة المختصرات

ف : فقرة

ق : قانون

م : مادة

ط : طبعة

ج.ر : جريدة رسمية

إ.ج : إجراءات جبائية

ق.ض.ر.م : قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

ص : صفحة

مقدمة

## المقدمة :

تعتبر الضرائب كفكرة في حد ذاتها وسيلة أو أهم أداة من أدوات قيام السياسة المالية، لأنها تعتبر من أهم الموارد الممولة لخزينة الدولة. كما تساهم في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي وإرساء قواعد الاقتصاد الناجع و تعالج التضخم وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوسيع أبواب النفقات العامة.

والجزائر باعتبارها دولة في طور النمو كانت في الآونة الأخيرة تنتهج منهج الإستيراد دون الإنتاج مما أدى إلى إستمرار تزايد النفقات العامة، حيث أجبرت على تبني سياسة مالية تحقق لها التوازن الاقتصادي، يسمح لها بالنحت عن مصادر تمويل مستقرة وثابتة للخزينة العمومية بعيدا عن إيرادات الجباية البترولية التي تسير بعدم الإستقرار و الدوام.<sup>1</sup>

ووقوع الدولة في مثل تلك المشاكل أدى بها إلى الإهتمام أكثر بأفضل مصدر للأموال وهو الضرائب. فقام المشرع بتحديد النظام الجبائي وتطويره وقام بالعديد من التعديلات والإصلاحات على القوانين الجبائية كقانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة وغيره من القوانين الجبائية لإتسام القوانين القديمة بالتعقيد وكثرة الضرائب، و قام بفرض جبايات جديدة وإجراءات أخرى مغايرة وكل هذه التعديلات والإصلاحات كان الهدف منها هو زيادة الأنشطة الاقتصادية ومحاولة تطوير وزيادة التقدم الاقتصادي.

لكن هذه التغيرات تؤدي إلى حل المشاكل المطروحة أو حتى التخفيف منها بل أدى إلى ظهور بؤار التهرب الضريبي التي أصبحت تشكل إحدى المعوقات الأساسية للإقتصاد. وأصبح التهرب الضريبي يؤثر بطريقة سلبية على التنمية والتقدم الاقتصادي بصفة خاصة والإقتصاد الوطني بصفة عامة.

<sup>1</sup> نور الدين عشي، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في شعبة الحقوق، تخصص قانون جنائي للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015-2016، ص02.



الأمر الذي يستوجب معرفة هذه التأثيرات و أن السبب البارز هو التهرب الضريبي.

## 1 - تحديد موضوع البحث :

تأثير جريمة التهرب الضريبي على الإقتصاد الوطني .

## 2 - إشكالية البحث :

سنحاول في دراسة هذا الموضوع إبراز أهم النقاط التي تعالج موضوع التهرب الضريبي وتأثيراته على الإقتصاد الوطني من خلال صياغة أسئلة جوهرية مرفوقة ببعض الأسئلة الفرعية :

ما مدى تأثير جريمة التهرب الضريبي على الإقتصاد في الجزائر؟

## 3 - المنهج المتبع

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وذلك لتقديم تعاريف متعلقة بالموضوع والأسباب والآثار المترتبة عنه وتأثيراته هذه من جهة ومن جهة أخرى إعتمدنا كذلك المنهج التحليلي من أجل تحليل بعض الأفكار المتعلقة بالموضوع وبعض النصوص القانونية المترتبة على التهرب الضريبي.

## 4 - أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جريمة التهرب الضريبي ومدى تأثيره على التطورات الإقتصادية والمالية والاجتماعية.

وإبراز سلبياته و كيف أنها جريمة ضارة بالإقتصاد وتعيق تقدمه.

كذلك يهدف هذا البحث إلى توعية أفراد المجتمع بمدى خطورة ممارسة هذه الظاهرة، ومحاولة الحث على مكافحتها ومحاربتها بشتى الطرق.

## 5 - أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية هذه الدراسة في النقاط العملية والعلمية التالية:

- التهرب الضريبي ظاهرة يشهدها الواقع الجزائري.
- كونه موضوع يشكل خطورة على الخزينة العمومية للدولة وعلى مصادر التمويل.

## 6 - تقسيم الدراسة :

لمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة على التساؤلات الفرعية، إرتأينا أن نقسم الدراسة إلى فصلين وخاتمة، وذلك معتمدين على ثنائية المباحث في كل فصل. حيث تناولنا في الفصل الأول بدراسة موضوع مفاهيم عامة حول التهرب الضريبي بينما خصص موضوع مفهوم التهرب الضريبي للمبحث الأول منه. في حين أن المبحث الثاني تناولنا فيه بالدراسة والتحليل لأركان جريمة التهرب الضريبي، لكن الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد كانت جل محاوره تتركز على تأثير التهرب الضريبي على النظام الإقتصادي في الجزائر. حيث تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل إلى معالجة موضوع تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى الإقتصادي.

في حين أن المبحث الثاني إعتمدنا فيه تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى المالي.

# الفصل الأول

## الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التهرب الضريبي

يعد نظام الضرائب موجود منذ القدم مع ظهور الشعوب والقبائل حيث فرضته الحضارات على شعوبها من أجل عدة أسباب نظراً لأهميتها البارزة في الأنظمة المالية القديمة وكذلك الأنظمة الإقتصادية والزراعية كمصدر من مصادر الأموال آن ذاك، رغم أن الشعوب كانت ترفضها وتراها تعسف في حقهم ومع تطور الشعوب وتقدم المجتمعات لتصبح مدناً أصبحت الضرائب جزءاً لا يتجزأ من النظام الإقتصادي والمالي للدول بل المصدر الأول أي تعتمد عليها كلياً في مداخيلها وأصبحت تفرض حتى على أبسط الأشياء مما زاد العبث الضريبي على المواطنين حيث أصبحوا يلتجئون إلى طرق مكتوبة من أجل دفع ما عليهم من ضرائب أو التهرب منها والذي ما يسمى بالتهرب الضريبي الذي أصبح جريمة وآفة تضر بإقتصاد الدول وكذلك على الفرد نفسه بطريقة غير مباشرة وهي صورة من صور الفساد المالي والإجتماعي وعلى ضوء ما ذكر نستعرض في هذا الفصل إلى إيضاح ماهية هذه الجريمة وكل ما يتعلق بمفهومها كجريمة وسيعالج هذا في ثلاث مباحث كالتالي:

### المبحث الأول : مفهوم التهرب الضريبي

### المبحث الثاني : أركان جريمة التهرب الضريبي

## المبحث الأول : مفهوم التهرب الضريبي :

تسعى الدولة من خلال فرض الضريبة إلى الحصول على أهم مصدر للأموال لأنها تعد مصدر من مصادر الإيرادات الرئيسية وإن نجاح نظام الضرائب في الدولة دليل على نجاعة نظامها المالي وكذا حسن التنظيم وتسيير المورد المالي كذلك يدل على تمتعها ببساطة السيادة على إقليمها ومواطنيها ورغم ما تفعله الدولة من أجل فرض نظام ضرائب محكم لأن ذلك لا يمنع من وقوع الخروقات ومخالفات في هذا الجانب منها التهرب الضريبي الذي لا طالما الدولة في مكافحته، ومن خلال هذا سنعالج مفهوم التهرب الضريبي في ثلاث مطالب كما يلي:

المطلب الأول : تعريف التهرب الضريبي .

المطلب الثاني : أنواع التهرب الضريبي.

## المطلب الأول : تعريف التهرب الضريبي :

لقد تعددت تعريفات التهرب الضريبي وكذلك بتمييز مصطلح التهرب الضريبي على عدة مصطلحات أخرى متعلقة بنفس الموضوع وسنعالج ذلك في الفروع التالية.

## الفرع الأول : تعريف التهرب الضريبي

يكتسي تعريف مفهوم التهرب الضريبي أهمية بالغة حيث تعددت التعاريف حول هذه الجريمة وإختلفت وجهات النظر بالنسبة للباحثين القانونيين والباحثين الإقتصاديين، فالباحثين القانونيين يؤكدون على الجانب القانوني للتهرب الضريبي وذلك في حالة ما إذا كانت الطرق

المستعملة مشروعة أو غير مشروعة كما أنهم يميزون بين مختلف أنواعه <sup>1</sup>. على عكس الباحثين الإقتصاديين الذين توجهوا إلى التأثير الإقتصادي للتهرب الضريبي على الخزينة العمومية.

فعرّف البعض التهرب الضريبي على أنه هو " عدم قيام الممول بأداء الضريبة المستحقة عليه في الميعاد أو التملص من دفعها بإستعمال طرق غير مشروعة". <sup>2</sup> أو " محاولة الممول التخلص من الضريبة، عدم الإلتزام بأدائها حيث يسعى الملتزم بدفع الضريبة إلى التخلص منها دون إرتكاب أية مخالفة لقانون الضريبة". <sup>3</sup>

وكذلك يمكن تعريفه بأنه " تمكن المكلف بالتخلص من الإلتزام بتأدية الضريبة عن طريق إمتناعه عن القيام بالأعمال أو التصرفات التي توجب فرض الضرائب عليها، ومثالا على ذلك إمتناع المكلف عن إستهلاك السلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة، أو الإمتناع عن إستيراد السلع التي تستوجب فرض رسوم جمركية عليها، أو الإنصراف عن توظيف الأموال في النشاطات التجارية والصناعية الخاصة للضرائب والتوجه للقيام بالنشاطات والمشاريع التي قصد المشرع إعفاءها من الضريبة" <sup>4</sup>

## الفرع الثاني : أنواع التهرب الضريبي

يظهر في بعض الأحيان تشابه مصطلح التهرب الضريبي ببعض المصطلحات الأخرى القانونية إلى أنه يختلف عنه إما في معناها أو في مدلولها لذا يجب التمييز بين التهرب الضريبي وبين غيره من المصطلحات الأخرى.

<sup>1</sup> حيزية بورزورة ، كاهنة بوزيدي ، التهرب الضريبي في الجزائر و آليات مكافحته، مذكرة شهادة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2018، ص 06.

<sup>2</sup> حيزية بورزورة ، كاهنة بوزيدي ، المرجع نفسه، ص 06.

<sup>3</sup> حسن الجندي، القانون الجنائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 37.

<sup>4</sup> لويزة يدو، حياة قاري ، الغش الضريبي و آليات مكافحته، دراسة حالة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالبويرة، مذكرة ليسانس في العلوم الإقتصادية، معهد العلوم الإقتصادية و التجارية و ع ت، المركز الجامعي، البويرة، ص 34.

## أولاً : الفرق بين التهرب الضريبي والغش الضريبي

إنّ عدم تمييز مصطلح التهرب الضريبي عن الغش الضريبي أدى إلى حدوث خلط في كلا المصطلحين خصوصاً أنّهما يختلفان في الوسيلة ويشتركان في الغاية، فالتهرب الضريبي تكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تحقيق العبئ الضريبي إلا أنه يسلك طريقاً غير مشروعة، أي من وجهة نظر المكلف هو الذي يمارس حقوقه القانونية والإقتصادية لتحقيق هدف مشروع بنسبة له و لا تقع عليه أي عقوبة أو جزاءات. فالتهرب الضريبي في هذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي (سوء النية) دون العنصر المادي ( الحيل التدليسية )<sup>1</sup>

أما الغش الضريبي فتتجه فيه إرادة المكلف نحو تحقيق أو إسقاط العبء الضريبي لكنه يسلك طرق غير مشروعة لتحقيق ذلك كالقيام بالتدليس والإحتيال ومن ثم يستوجب سلوكه الجزاء القانوني. فالغش الضريبي في هذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي ولذلك يتعين عدم الخلط بين التهرب الضريبي و لغش الضريبي فالأول يمثل العام والثاني يمثل الخاص.<sup>2</sup>

كما يشارك التهرب الضريبي والغش الضريبي في بعض النقاط كالتالي :

- كلاهما يؤديان إلى تخفيض العبئ الضريبي.
- كلاهما ناجم عن سوء النية.
- كلاهما ناجم عن إنعدام الحبس المدني<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حيزية بوزرورة ، كاهنة بوزيدي : المرجع السابق، ص 16.

<sup>2</sup> حيزية بوزرورة ، كاهنة بوزيدي : المرجع نفسه ، ص 17.

<sup>3</sup> عبد العزيز قتال: أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبي، مذكرة شهادة ماجستير، علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة، 2009، ص08.

## ثانيا : الفرق بين التهرب الضريبي و التجنب الضريبي

لم يميز العديد من الإقتصاديين بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي بالرغم من أنّ التهرب الضريبي فكرة أوسع وأشمل. فالتجنب الضريبي يعني إذن التخلص من العبئ الضريبي كليا أو جزئيا دون مخالفة أو إنتهاك القانون بحيث يستخدم المكلف حق من حقوقه الدستورية.<sup>1</sup>

أمّا التهرب الضريبي فيبني أو يفترض تحقق الواقعة المنشئة للضريبة بالفعل لأن المكلف يتهرب من دفعها كليا أو جزئيا بالاستفادة من الإعفاءات الضريبية وثغرات القانون والنقص الذي يعتري نصوصه<sup>2</sup> على سبيل المثال : الإدعاء بالهبة بدل البيع أي التهرب من دفع رسم كبير.

ومن هنا يفهم أن التهرب الضريبي والتجنب الضريبي يشتركان كونهما يهدفان إلى التخلص من دفع الضريبة كليا أو جزئيا وإلى جانب هذا يختلفان في الوسيلة فالتجنب الضريبي يكون عن طريق الإمتناع عن تحقيق الواقعة المنشئة للضريبة، بينما التهرب الضريبي يتم عن طرق تحقيق الواقعة المنشئة للضريبة ومخالفة القانون لجانب ذلك.

## ثالثا : الفرق بين التهرب الضريبي و التهريب الضريبي

يعني بالتهريب الضريبي كل مخالفة لأحكام قانون الجمارك من أجل الهروب من الضريبة الجمركية أي أنها داخل نطاق قانون الجمارك حيث أن التهريب الضريبي هو التهرب من ضريبة معينة بالذات وهي الضريبة الجمركية وذلك بمخالفة قانون الجمارك أي يعتبر تهرب بالمفهوم القانوني وليس بالمفهوم الإقتصادي.

<sup>1</sup> حيزية بوزوروة ، كاهنة بوزيدي : المرجع السابق، ص 17.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص18.



أما التهرب الضريبي بالمفهوم الإقتصادي أوسع نطاقا، إذ ينطوي تحت كافة صور التهرب من تحمل عبئ الضريبة أيا كان نوعها وبغض النظر عما إذا كانت مشروعة أم غير مشروعة ومن ثم يدخل في إطارها جريمة التهرب الضريبي<sup>1</sup>

## المطلب الثاني : أسباب التهرب الضريبي

يعتبر التهرب الضريبي جريمة ينص عليها القانون فمن البديهي أن يكون لها أسباب، وتقسم هذه الأسباب إلى فرعين : الفرع الأول : الأسباب المباشرة  
الفرع الثاني : الأسباب الغير مباشرة.

### الفرع الأول : الأسباب المباشرة :

يمكن تلخيصها فيما يلي :

#### أولا : الأسباب التشريعية :

لقد زادت في تعقد القواعد التشريعية للنظام الضريبي من احتمالات التهرب الضريبي سواء في تقدير الوعاء الضريبي أو في حساب قيمته الضريبية أو التخفيضات<sup>2</sup> بالإضافة إلى كثرة أنواع الضرائب التي خلقت ونشئت صعوبة التشريعات الجبائية وهي السبب التي أدت إلى ظهور التهرب الضريبي.

حيث أن النقص التشريعي الذي يعتري معظم القوانين الجزائرية في عدم إحكام صياغته وإحتوائه على ثغرات ينفذ منها المكلفين ويتخلصون من دفع الضريبة كتحديد معدل الضريبة دون

<sup>1</sup> حيزية بوزوروة ، كاهنة بوزيدي : المرجع السابق، ص 18.

<sup>2</sup> ليندة قرومش، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص جنائي، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014، ص 24.

مراعاة نوعية الدخل ودون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الضريبية وكل هذا يكون الدخل دون الأخذ بعين الاعتبار البيئة الضريبية وهذا يكون سبب هام من أسباب التهرب الضريبي.<sup>1</sup>

### ثانيا : الإمكانيات المادية :

نقص الوسائل المادية حيث أن جميع المؤسسات والقطاعات قد إستفادت من مشاريع عمرانية التي تعكس الواقع إلا أن القطاع الجبائي لم يتحصل على أي إصلاح كونه يزاول عمله في منشآت موروثة من قبل الإستعمار<sup>2</sup>

### ثالثا : الإجراءات الإدارية:

إنّ إجراءات الإدارة الروتينية المعقدة تتسبب في خلق كراهية إتجاه دفع الضرائب ومن يمثلها من أعوان إداريين وموظفين وأجهزة إدارية، ويبقى على الإدارة الجبائية إستعمال كل الإجراءات اللازمة لتفادي ذلك وتتمثل في بعض الإجراءات منها :

- ضعف التوعية الجبائية
- تعقد الإجراءات الخاصة بتحصيل الضريبة
- عدم المساواة في تطبيق الإجراءات<sup>3</sup>

بحيث يجد المكلف نفسه أمام مجموعة من الإستثمارات والنماذج المعقدة التي عليه أن يملئها عدة مرات بعناية والعديد من الإجراءات الشكلية المعقدة<sup>4</sup> التي تعتبر لازمة خاصة في مجال العقارات. لذلك يلجأ المكلف إلى التهرب من دفع الضريبة رغم أن الإدارة الجبائية بإمكانها تبسيط الإجراءات عن طريق الإعلام الآلي لتقليل من معانات المكلفين مع دفع الضريبة.

<sup>1</sup> حيزية بوزرورة ، كاهنة بوزيدي، المرجع السابق ، ص 24.

<sup>2</sup> ليندة قرموش، المرجع السابق، ص 24.

<sup>3</sup> ليندة قرموش، المرجع نفسه، ص 24.

<sup>4</sup> حيزية بوزرورة، كاهنة بوزيدي، المرجع السابق، ص 27.

## الفرع الثاني : الأسباب الغير المباشرة

و تتجلى هذه الأسباب فيما يلي :

**أولا : الأسباب الإجتماعية :** يلعب المحيط الإجتماعي دورا هاما في ترسيخ ظاهرة التهرب الضريبي وشيوعها بين الأفراد<sup>1</sup> وهذا ناتج عن ضعف الوعي الضريبي.

**ثانيا : الأسباب السياسية :** وهي أسباب تساعد على إنتشار التهرب الضريبي فقد لا يساعد النظام السياسي القائم على مكافحة التهرب الضريبي وهذا من خلال الإختيار الايديولوجي والسياسي<sup>2</sup> الذي إعتمدته الدولة بعد الإستقلال و الذي يؤثر على النظام الجبائي الجزائري تأثيرا كبيرا.

- كذلك إعتبار الحصيلة الجبائية دخل ثانوي بسبب وجود مصدر آخر للأموال في الجزائر ووجود الموارد البترولية تؤثر على تحصيل الضرائب في الجزائر.

**ثالثا : الأسباب الإقتصادية :** تؤدي الأسباب الإقتصادية دورا بارزا في خلق جريمة التهرب الضريبي وإنتشارها. لأن النظام الضريبي هو جزء من النظام المالي والذي بدوره هو جزء من النظام الإقتصادي وهذا يعني تأثر النظام الضريبي بجميع العوامل الإقتصادية في الدولة سواء تعلقت بالوضع الإقتصادي للمكلف<sup>3</sup> وبظروف الإقتصاد العامة للدولة فالبنسبة للمكلف بينت الظروف الإقتصادية المؤثرة على دخله وكذلك الأعباء الضريبية المترتبة عليه، يلجأ إلى التهرب من الضريبة<sup>4</sup> في كل مرة تكون وضعيته الإقتصادية متدهورة ويمكن القول أنه يلجأ المكلف إلى الهروب من

<sup>1</sup> ليندة قرموش، المرجع السابق، ص 26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 26.

<sup>3</sup> حيزية بوزرورة ، كاهنة بوزيدي، المرجع السابق، ص 28.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 28.

الضريبة في حالة وجود أزمات إقتصادية في الدولة وبسبب ضعف دخله وهذا يجد ذاته يزيد من تأزم الوضع الإقتصادي للبلاد ومنه لجوءها إلى الديون.

#### رابعا : الأسباب المتعلقة بالمكلف بالضريبة

في الغالب تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف نفسه والتي يكون في إطار إعتبارات ذاتية ونفسية وأخلاقية. حيث يرجع السبب الرئيسي للتهرب الضريبي إلى ضعف المستوى الأخلاقي ومستوى الوعي الضريبي للمكلف.

وهذه الأسباب نجدها منتشرة أكثر في دول العالم الثالث منها دول البحر الأبيض المتوسط، على عكس الدول المتقدمة مثل دول شمال أوروبا حيث تنخفض فيها نسبة الغش والتهرب الضريبي لحد كبير.

#### المبحث الثاني : أركان جريمة التهرب الضريبي

لقد جاء في قانون المالية لسنة 2003 رقم 02-11 المؤرخ في 24-12-2002 جناية التهرب الضريبي.

ويتميز التهرب الضريبي بعدم توافر أحد أركان الجريمة وهو الركن الشرعي أي عدم وجود نص قانوني على عكس جريمة الغش الضريبي وهذا يعد مخالفا لنص المادة الأولى من قانون العقوبات الجزائري.

« لا جريمة و لا عقوبة أو تدابير آمن بغير قانون»<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المادة 1 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08/07/1966 المتضمن قانون العقوبات المعدل و المتمم للأمر 97-10 المؤرخ في 06/03/1997.

وعليه نستخلص من قبل الفرع الأول الركن المادي والمعنوي لجريمة التهرب الضريبي، الفرع الثاني صور جريمة التهرب الضريبي.

الفرع الأول : الركن المادي و المعنوي لجريمة التهرب الضريبي :

أولا : الركن المادي

يتكون الركن المادي لجريمة التهرب الضريبي من ثلاث عناصر هي :

#### 1 - استعمال طرق إحتيالية

لم يهتم المشرع الجزائري بتعريف الطرق الإحتيالية لأنه لم يجد تعاريف ملزمة بكل الطرق والأساليب الإحتيالية حيث ذكرت هذه الأساليب في كل من قانون الضريبة الغير مباشرة وقانون الرسم على رقم الأعمال وكذلك قانون الضريبة المباشرة وقانون الإجراءات الجبائية وكذلك قانون التسجيل وقانون الطابع وكل من هذه القوانين جاءت في قراءة أشكال وأساليب الإحتيال في الضرائب وعقوبات على سبيل المثال وليس الحصر.

وجرمت هذه الأفعال لأنها تضر بمصلحة الدولة الإقتصادية والمالية بإعتبار الضريبة هي مصدر للأموال في الدولة لذلك جاءت العقوبات الجبائية لمعاقبة كل من يتهرب من دفع الضريبة ومحاوله الغش فيها.

فقد جاء في نص المادة 408 من قانون الضرائب المباشرة<sup>1</sup> على أنه «يعاقب كل من يقوم على أي نحو كان بتنظيم أو يحاول تنظيم الرفض الجماعي لأداء الضريبة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 418 من قانون العقوبات التي تقمع أنواع المسمى بحسن سير الإقتصاد الوطني «

<sup>1</sup> المادة 408 من قانون الضرائب المباشرة و المادة 418 من الأمر رقم 75-47 المؤرخ في 17-06-1975 المتضمن تعديل قانون العقوبات.

وعليه فإن الدولة تعاقب كل من تهرب من الضريبة ويحاول التدليس أو الإحتيال أو محاولة ممارسة أي حالة من حالات الغش الضريبي.

## 2 التملص من الضريبة

لكي تقوم الجريمة الضريبة يتطلب إستعمال الأساليب الإحتيالية السالفة الذكر وأن تؤدي هذه الأساليب النتائج التالية:

- إنما التملص من الكل أو من بعض وعاء الضريبة<sup>1</sup> وذلك عن طريق التهرب من تحديد أساس الضريبة ويكون ذلك عندما يقوم الممول بإخفاء كل المادة الخاضعة للضريبة أو بعضها أو عن طريقة تقديم إقرار عن المادة غير صحيح.
- و التملص الكلي أو الجزئي أو القيام بتصفية الضريبة.
- أما التملص من أداء الضريبة كلاً أو جزءاً بهدف الحصول على إعفاء من الإلتزام بأدائها والتخفيف من عبئ الإلتزام.

وقد إستعملت مختلف القوانين الجبائية للتعبير عن إمتناع المكلف من الدفع الكلي أو الجزئي للضريبة عبارات تختلف باختلاف النطاق الجبائي الذي تسري عليه الضريبة أو الرسم.<sup>2</sup>

فعلى سبيل المثال العبارات التي إستعملها المشرع في المادة 303 ف1 من قانون الضرائب المباشرة «يعاقب كل من تملص أو التملص بإستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصفيته كلياً أو جزئياً»<sup>3</sup>

هي نفسها التي إستعملها في قانون الضرائب الغير المباشرة في المادة 532 منه.

<sup>1</sup> ليندة فرموش ، المجمع السابق ص 36.

<sup>2</sup> المجمع نفسه ص 36.

<sup>3</sup> المادة 303 من قانون .ض.م من الأمر رقم 102-76 بتاريخ 09-12-1976 المتضمن قانون الضرائب المباشرة.

### 3 -العلاقة السببية بين المتملص من الضريبة والطرق الإحتيالية

يتطلب لقيام الجريمة أن يتم التملص من الضريبة بناء على الطرق الإحتيالية التي إستعملها الجاني<sup>1</sup> وتنعدم الجريمة إذا تخلص المكلف من الضريبة نتيجة لخطأ إرتكبته إدارة الضرائب في ربط الوعاء الضريبي بما صرح به المكلف.

#### ثانيا: الركن المعنوي لجريمة التهرب الضريبي

تتميز جريمة التهرب الضريبي بأنها عمدية أي تتطلب توفر القصد الجنائي والقصد الجنائي نوعين عام وخاص.

#### 1 -القصد العام:

هو إرادة الخروج عن القانون بعمل أو هو إرادة الإضرار لمصلحة يحميها القانون يفترض العلم به عند الفاعل<sup>2</sup>.

أي أن إرادة الجاني تتوجه نحو إرتكاب الجريمة رغم علمه لعناصرها القانونية أي أن الجاني يعلم بإرتكابه لأفعال إحتيالية أو تدليسية وضد التخلص.

أو محاولة التقرب من كل أو جزء من الضريبة أو الرسوم المعروضة و إيقاع إدارة الضرائب في خطأ.

#### 2 -القصد الخاص:

كما ذكر سابقا فإن القصد العام يتطلب أن تتجه إرادة الجاني نحو إرتكاب الجريمة التي يعلم بأركانها القانونية فلا يعتد فيه للبائع على الجريمة وهو الإحساس أو المصلحة التي تدفع الجاني إلى

<sup>1</sup> ليندة قرموش ، المرجع السابق ص 36.

<sup>2</sup> رضا فرج، شرح العقوبات (الأحكام العامة للجريمة)، لبنان، سنة 2003، ص 404.

إرتكاب جريمته<sup>1</sup>. فهو يختلف من جريمة إلى أخرى بحسب ظروف الجاني وحتى لو كانت الجريمتان من نوع واحد. فالقصد الخاص يختلف من جانب إلى آخر فقد تتجه إرادة أحدهما إلى التخلص من كل الوعاء الضريبي بواسطة طرق إحتيالية<sup>2</sup>، بينما تتجه إرادة الجاني الثاني إلى التخلص من جزء أو بعض الوعاء الضريبي فقط، رغم أن غايتهمما واحدة وهي حرمان إدارة الضرائب من الحصول على الوعاء الضريبي.

### ثالثا : الركن الشرعي

يمكن تحصيل الركن الشرعي لجريمة التهرب الضريبي في مجموعة النصوص القانونية التي تبين أن الفعل يعد جريمة و أن هاته الجريمة معاقب عليها و بالتالي لا يمكن تجريم فعل دون نص قانوني<sup>3</sup> و المبدأ العام في الركن الشرعي منصوص عليه في المادة الأولى من قانون العقوبات لا جريمة و لا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون.<sup>4</sup>

و قد جاء المشرع الجبائي كذلك بالعديد من النصوص على الحالة العامة لجريمة التهرب الضريبي في الفقرة الأولى من المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة و النصوص المماثلة<sup>5</sup> ووضعت المادة 117 من قانون الرسوم على رقم الأعمال بنفس الأسلوب و نفس العبارات التي وردت في المادة 303 المذكورة أعلاه و هو نفس الشيء بالنسبة للمادة 535<sup>6</sup> من قانون الضرائب الغير مباشرة.

<sup>1</sup> ليندة قروموش ، المرجع السابق، ص 37.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 37.

<sup>3</sup> نور الدين عشي ، المرجع السابق، ص 21.

<sup>4</sup> الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات.

<sup>5</sup> أنظر قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة ، السابق ذكره.

<sup>6</sup> أنظر قانون الضرائب الغير مباشرة، السابق ذكره.



## الفرع الثاني: صور جريمة التهرب الضريبي

إلى جانب جريمة التهرب الضريبي نصت العديد من القوانين الجبائية الجزائرية على صور أخرى وهي محاولة الغش والإشتراك والعود و سنتطرق إليها كالتالي:

**أولاً: المحاولة:** إن محاولة إرتكاب أي جريمة أو الشروع فيها معاقب عليه في القانون بنص صريح عملاً بالمبدأ العام و من بين هذه الجرائم جريمة الغش الضريبي حيث جرمت في العديد من القوانين الجبائية و يقصد بالمحاولة تجاوز المكلف مرحلة التفكير و التخطيط للجريمة و الإتجاه نحو التنفيذ فيقال أنه شرع في تنفيذ الجريمة الضريبية.

يعني أن معنى المحاولة هو البدء بالشروع في إرتكاب الجريمة و المحاولة أو الشروع معاقب عليها في قانون العقوبات الجزائري المادة 30<sup>1</sup> منه إلى جانب جميع القوانين الجبائية.

**ثانياً: الإشتراك:** أجمعت كل القوانين الجبائية على إعتبار الشريك مسؤول جزائياً مسؤولية كاملة مثله مثل الفاعل الأصلي ويخضعان لنفس العقوبة حيث عرفت المادة 42 من قانون العقوبات الجزائري الشريك على أنه «يعتبر شريكاً في الجريمة من لم يشترك إشتراكاً مباشراً أو لكنه ساعد بكل الطرق أو عاون الفاعل أو الفاعلين على إرتكاب الأفعال التحضيرية أو المستعملة أو المنفذة لها مع علمه بذلك»<sup>2</sup>

كذلك نصت المادة 303<sup>3</sup> في فقرتها لا ثانية من قانون الضرائب المباشرة على أن العقوبات التي تطبق على شركاء مرتكبي المخالفات والجنح هي نفس العقوبات المطبقة على مرتكبي المخالفات.

<sup>1</sup> أنظر المادة 30 من قانون العقوبات الجزائري من الأمر 156-66 الصادر بتاريخ 08-06-1966، المتضمن قانون العقوبات.

<sup>2</sup> المادة 42 من القانون نفسه.

<sup>3</sup> أنظر المادة 303-1 من قانون الضرائب المباشرة من الأمر 101-76 المؤرخ في 09-12-1976 المتضمن قانون الضرائب المباشرة.

- كذلك جاء تعريف شركاء مرتكبي الجرائم والجنح في نص المادة 42 الفقرة 2 من القانون أعلاه على أنه « يطبق على شركاء مرتكبي المخالفات المشار إليها في الفقرة السابقة ويعتبر على الخصوص كشركاء الأشخاص الذين يتدخلون بصفة غير قانونية للإتجار في القيم المنقولة أو تحصيل قسائم في الخارج.

- «الذين قبضوا بإسمهم قسائم يملكها الغير»<sup>1</sup>

كذلك يعتبر شريكا كل من ساهم في إعداد أو إستعمال معلومات أو وثائق تبين عدم صحتها من قبل خبير أو شخص يمتحن مسك السجلات الحسابية.

- الشريك لا يحمل صفة المكلف ولا يخضع للضريبة وإنما هو «يساعد الدائن على إخفاء بعض مبالغ الذين الخاضعة فوائده للضريبة»<sup>2</sup>

- وفي الأخير نستنتج أن فعل الإشتراك هو مساعدة المكلف بالضريبة من التهرب من أدائها كلها أو بعضه أو حتى التزوير في الوثائق والتدليس من أجل الإعفاء من أداء الضريبة.

نلخص من مجمل ما قيل في الفصل الأول من هذه الدراسة أن ظاهرة التهرب الضريبي هي ظاهرة منتشرة ومتفاقمة في مجتمعنا وهي جريمة يعاقب عليها القانون وهي تهرب أو تملص المكلف من أداء واجبه الضريبي وهذا التهرب يعود بالسلب على الخزينة العمومية والأموال العامة وبالتالي تدهور الاقتصاد وإلى جانب هذا إنتشار آفات أخرى كالرشوة والإختلاس ولهذه الظاهرة أسباب عدة منها عجز المكلف عن دفع الضريبة أو بسبب ارتفاعها وزيادتها المستمرة وعلى الرغم من هذا لا تعد هذه الأسباب دافع لارتكاب مثل هذه الجرائم كما يمكن إرجاع أسباب التهرب الضريبي

<sup>1</sup> المادة 42 -2- من القانون نفسه.

<sup>2</sup> الشور باجي البشري، «جرائم الضرائب و الرسوم، دار الجامعات المصرية، الطبعة الأولى ، الإسكندرية، 1472، ص269.

إلى سوء سير العمل الإداري داخل الإدارة الضريبية إلى جانب بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية.

التهرب الضريبي جريمة مثل كل الجرائم المذكورة في القانون ويجب أن تتوفر جميع أركانها حتى نعتبرها جريمة ومن ثم توقيع العقاب على مرتكبها أي المكلف. وتؤثر ظاهرة التهرب الضريبي على الجانب الإقتصادي وكل ما يتعلق به جانب النشاط الإقتصادي أو المالي وحتى على الجانب الاجتماعي والسياسي.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني : تأثير التهرب الضريبي على النظام الإقتصادي في الجزائر

تعتبر الضرائب مصدرا من المصادر الأساسية للتمويل الداخلي للخزينة العمومية وبالتالي قوة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدولة ومنها أي نقص في الحصيلة الضريبية ناجم عن التهرب الضريبي من شأنه أن يضعف البنية الإقتصادية للدولة وكذلك إضعاف قدرة الحكومة على تمويل إستثماراتها الأساسية وتمويل القطاعات الإقتصادية إلى جانب تخفيض قدرتها في زيادة إحتياطها النقدي لدى البنوك. كذلك ينجم عن التهرب الضريبي ضعف فاعلية الضرائب كأداة لتوجيه النشاط الإقتصادي وتحقيق العدالة و حسن توزيع الدخل وتقليل الفوارق بين الطبقات الإجتماعية إلى جانب هذا تقدم الإستهلاك وتشجيع الإدخار ومن هنا نفهم أن التهرب الضريبي ظاهرة فتاكة بالجانب الإقتصادي وهي من الأسباب الرئيسية في إنهيار الإقتصاد في الدولة وهلاك الإستثمار فيها ومن هنا سنرى في هذا الفصل مدى تأثير التهرب الضريبي على المستوى الإقتصادي وكذلك المستوى المالي وعلى الإستثمار وسنعالجها في مبحثين .

## المبحث الأول : تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى الإقتصادي

يقاس نجاح النظام الإقتصادي بقدرة الدولة على تحقيق نتائج إيجابية تتمثل في زيادة النمو الإقتصادي وتسريع التنمية الإجتماعية ورفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات ولكن التنمية بحاجة إلى موارد لتحقيقها كالضرائب والرسوم وإيرادات أملاك الدولة والقروض والتمويل بالعجز وغيرها، والبحث والتفصيل في أشكال نمو الإقتصاد والتنمية نجد أنه من العبث ستجاوز الحديث من أهمية الضرائب<sup>1</sup> وأي انخفاض في حصيلها يؤثر في تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد وأن السبب المهم الذي يؤدي إلى انخفاضها هو سهول التهرب من دفع الضريبة، أي أن انخفاض الحصيلة الضريبية ناتج في التهرب الضريبي أي تأثيره على الإقتصاد وهذا ما سنراه في هذا المبحث.

## المطلب الأول : التأثير المباشر لجريمة التهرب الضريبي

تؤثر جريمة التهرب الضريبي على الإقتصاد بعدة طرق ومن عدة جوانب لأنه و بكل بساطة نقول بأن الضريبة دورها الأساسي ليس ماليا فقط بل إقتصاديا وأن أي عبث فيها أو إرتكاب أي فعل إتجاهها سيؤدي بذلك إلى وقوع إختلالات وتأثيرات على الإقتصاد الوطني وعن التنمية الإقتصادية.

## الفرع الأول : التأثير على المنافسة الإقتصادية

يؤثر التهرب الضريبي على أجواء المنافسة الإقتصادية داخل البلاد حيث يؤدي التهرب الضريبي إلى إهدار شروط المنافسة بين المشروعات.

حيث تكون الفرصة للمشروعات الأكثر قدرة على التهرب الضريبي في أن يتحقق لها التفوق على غيرها من المشروعات التي تفوق عليها إنتاجا أو تنظيما أو فائدة للمجتمع<sup>2</sup> حيث

<sup>1</sup> سهاد كشكول عبد ، التهرب الضريبي و أثره على التنمية الإقتصادية في العراق، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 08، العدد 23، الفصل الثالث، سنة 2013، ص 174.

<sup>2</sup> أحمد كريدي مالك، المرجع السابق، ص 30.

تنخفض بالنسبة لها نفقة الإنتاج بمقدار قيمته ما احتفظت به نتيجة تهربها من الضريبة وهو ما يجعل لها ميزة تستطيع معها أن تسيطر على سوق المنافسة بمنافسة غيرها من المشروعات التي تعمل بحكم القانون بامتثالها للضريبة.

ونجد كذلك أن المؤسسات الأقل إنتاجا هي التي تمارس عملية التهرب الضريبي وهذا من أجل الحصول على موارد التمويل وذلك عن طريق بيع منتجاتها بأسعار منخفضة جدا مقارنة بالأسعار المعمول بها في السوق.

### الفرع الثاني : التأثير على التقدم و التطور الإقتصادي

يؤثر التهرب الضريبي على التقدم الإقتصادي تأثيرا سلبيا ويكمن في إعاقه نمو وتطور ويعد من أصعب المشاكل التي تعاني منها الدولة الجزائرية لأنه يسبب النقص و المساس في الموارد المالية التي تضيق من الخزينة العمومية،<sup>1</sup> وبالتالي تفضل التمويل ولا يمكن أن يكون هناك إدخار عام مما ينجر عنه عجز الدولة على القيام بالمشاريع الإقتصادية ولا حتى قدرتها على تشجيع الخواص لتحقيق الضرائب مثلا، وبالتالي ركود الإقتصاد الوطني بإرتفاع معدلات التضخم والبطالة وإنتشار ظاهرة الإقتصاد الأسود.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : التأثير الغير المباشر للتهرب الضريبي

إلى جانب التأثير المباشر والهادف للتهرب الضريبي على الإقتصاد الوطني هنالك كذلك تأثير غير مباشر به يمكن في تأثيره على إتجاه الإقتصاد وعلى الإستهلاك والإدخار.

<sup>1</sup> حيزية بوزورة، كاهنة بوزيدي، المرجع السابق، ص 42.

<sup>2</sup> عبد الغني بوشري، فعالية الرقابة الجبائية و آثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإقتصاد ، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة تلمسان، 2011، ص81.

## الفرع الأول : التأثير على توجه الإقتصاد

تساهم ظاهرة التهرب الضريبي بشكل كبير في توجيه الإقتصاد الوطني نحو ما يسمى بالإقتصاد الأسود والذي يتميز بمشاكل عديدة تعرقل السير الحسن للإقتصاد الوطني<sup>1</sup> بإعتباره غير خاضع للرقابة الحكومية، حيث لا تتدخل مداخلاته ومخارجاته في الحسابات الوطنية ولا يعترف بالتشريعات الصادرة، وهو لا يشتمل الأنشطة غير المشروعة فقط بل حتى اللامشروعة منها (إنتاج السلع و الخدمات ) التي يتم حصول الأفراد على التحول دون دفع أي ضريبة عنه وعدم إمكانية تحصيل البعض من أنواع الدخل أو الضرائب غير المباشرة.<sup>2</sup>

إلى جانب ما سبق ذكره يؤثر التهرب الضريبي على توجيه الإقتصاد من خلال ما يعرف بالتوجيه الوهمي للنشاط الإقتصادي حيث تقام الشركات والصفقات وتباع السلع وتقدم الخدمات لكنها تكون جميعها وهمية حيث يحقق أصحابها الثراء الفاحش دون تعب ودون تكاليف والهدف من إنشاء هذه الشركات أو القيام بهذه الأعمال الشبه إقتصادية هو التهرب من الضريبة والإستفادة قدر الإمكان من أموال الضريبة لزيادة الثروات أو لزيادة المشاريع.

ولا يقتصر مثل هذه الممارسات على الشركات الحديثة فقط بل حتى الشركات الكبرى والشركات ذات النفوذ الواسع تلجأ لمثل هذه الممارسات مستغلة فيها كبر نفوذها من أجل زيادة ثرواتها وأرباحها على حساب الخزينة العمومية أي حق الدولة في الضرائب.

كما أصبح الشغل الشاغل للمكلفين هو توجيه نشاطاتهم الإقتصادية على حسب الإعتبارات الجبائية وليس الإعتبارات الإقتصادية وفي الجزائر نلاحظ هذا.

<sup>1</sup> محمد أمين خلادي ، محمد ياسين كامش ، الغش و التهرب الضريبي، بحث لنيل شهادة ليسانس ل.م.د، تخصص مالية، قسم العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، مغنية، تلمسان، دفعة سنة 2013/2014، ص 40.

<sup>2</sup> حيزية بوزرورة ، كاهنة بوزيدي ، المرجع السابق، ص 42.



فالأنشطة الإقتصادية تتوجه عامة نحو القطاعات الأكثر حساسية للتهرب الضريبي دون أن تتوجه إلى النشاطات التي تخلق الثروات وتساهم في تكوين القيمة.<sup>1</sup>

حتى العمال الأجراء أصبحوا يتخلون عن هذه الصفة لأن معظم الدخل الإجمالي خاضع للضريبة وبمعدلات مرتفعة لذا أصبحوا ينشئون نشاطات مستقلة مثل ما ذكرنا في الحالات السابقة.

### الفرع الثاني : التأثير على الإستهلاك و الإدخار

يؤدي فرض الضرائب بشكل عام إلى تحقيق الإستهلاك وخاصة إلى فرضه على المواد الإستهلاكية الأساسية وبالتالي تقوم بضرر على ذوي الدخل المحدود وذلك لأن إقتطاع<sup>2</sup> جزء من الدخل لضريبة ما هو إقتطاع جزء من القدرة الشرائية لديهم ومنها يلجأ ذوي الدخل المحدود لتخلي عن شراء المواد الإستهلاكية التي فرضت عليها ضرائب أي قد تهرب من دفع تلك الضريبة ولكن بطريقة غير مباشرة هذا بالنسبة للإستهلاك.

أما بالنسبة للإدخار فيعاني منه طبقة الأغنياء حيث أن إقتطاع جزء من الدخل على شكل ضريبة إنما يوجه للجزء المعد للإدخار لديهم أما في حالة الطبقة الفقراء فيعد للإدخار ضعيف بالنسبة لديهم وبالتالي لا يوجد أي تأثير لديهم.<sup>3</sup>

كذلك يتوقف تأثير التهرب الضريبي على الإستهلاك والإدخار على العوامل المحددة لكل منهما ومن حجم الإستهلاك يتوقف على مستوى الدخل هذا من جهة ومن جهة أخرى على

<sup>1</sup> مروة عاطف أبو عودة، آخر مؤشرات الحكم الرشيد و الفساد على العوائد الضريبية ( دراسة قياسية)، رسالة قدمت لنيل شهادة ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2015، ص62.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> لاصر رحال ، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2006-2007، ص90.

الميل للإستهلاك و هو كذلك يتوقف على العوامل المحدد لسلوك أفراد المجتمع<sup>1</sup> وليس ثمة شك أن القرار المتعلق بالإستهلاك الذي يتخذه الفرد هو في نفس الوقت القرار المتعلق بتحديد مستوى أو درجة الإدخار لأنه من المعروف أن دخل كل فرد يكون موزعا بين الإستهلاك والإدخار.

**الإقتطاعات المالية :** وبالتالي تؤدي إلى إنخفاض الإستهلاك والإدخار، فالضريبة ذات السعر المرتفع التي تقطع جانبا هاما من الدخل تؤدي إلى إنكماش حجم الدخل المتوسطة أو الصغيرة لا يؤثر زيادة الضريبة عليها ولا تحدث أي أثر ملموس لأن هذه الزيادات في الضرائب يكون لصالح الحكومة من أجل الحصول على الزيادة في مصدر مالي مهم مثل الضرائب.<sup>2</sup>

وفي الأخير يمكن القول أن تخفيض الإستهلاك وكذلك الإدخار هو عبارة عن توفير في الدخل الفردي. لأنه كلما زادت الإقتطاعات الضريبية إنخفض الدخل الذي تلجأ الحكومة إلى تخفيض العبء الضريبي من أجل توفير الدخل المتاح للفرد وزيادة الإدخار والإستهلاك، لأن إنخفاض الإستهلاك والإدخار هو عبارة عن تهرب ضريبي لكن بطريقة غير مباشرة وغير واضحة.

### المطلب الثالث : الفساد الضريبي

لقد إجتاحت ظاهرة الفساد جميع مجالات الحياة على المستوى المالي وعلى المستوى الإقتصادي وعلى المستوى الإجتماعي والإداري وحتى المستوى العلمي ولم تترك جانب إلا وقد أصابته وأهلكته ومن بين المجالات المهمة التي تعاني من الفساد هي الضريبة بإعتبارها مصدرا من مصادر الأموال للدولة وهذا ما سنعالجه في هذا المطلب.

<sup>1</sup> سهاد كشكول عبد، المرجع السابق، ص 477.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

## الفرع الأول : تعريف الفساد الضريبي

يمكن تعريف جريمة الفساد بأنها ظاهرة إجتماعية تتمثل في الإستخدام المعرض من قبل الموظف لأجهزة السلطة والإدارة وصلاحياته الوظيفية بهدف الإعتناء الذاتي وبشكل غير مشروع. وقد عرف روبرت كلتجارد الفساد في كتابه " السيطرة على الفساد " أنه محاولة شخص ما وضع مصالحه الخاصة بصورة محرمة أو غير مشروعة فوق المصلحة العامة أو فوق المثل التي تعهد بخدمتها وقد يكون الفساد في القطاعين العام والخاص وغالبا ما يحدث في القطاعين في آن واحد في بعض دول العالم أصبح الفساد يتم بصورة منظمة.<sup>1</sup>

وللفساد مفهوم واسع يعبر عن إنعدام القيم الأخلاقية وعن غياب الأسس والقواعد والضوابط التي تحكم السلوك سوى ضابط واحد وهو تحقيق الربح و لمصالح الأساسية والفائدة لشخص أو لفئة من الناس بغض النظر عن النتائج التي تترتب عن الآخرين ومصالحهم به لهذا المعنى يعني الكثير من الممارسات والسلوكيات الخاطئة التي تتنافى مع أبسط قيم وقواعد السلوك البشري.

ويعد التهرب الضريبي شكلا من أشكال الفساد الضريبي ويكون ذلك من خلال إرشاد أعوان إدارة الضرائب أو المحققين أو المكلفين بتحصيل الضرائب من قبل المكلفين بالضريبة وذلك من أجل تحقيق الوعاء الضريبي أو التقدير الجزائي أو من أجل غرض البصر عن بعض التجاوزات أو بعض السهوات في دفع الضريبة أو حتى تقديم خدمات غير مشروعة أو إستغلال نفوذ المكلفين من أجل تفليس أو تزوير بعض أوراق ملف المكلف بالضريبة والشيء الذي يزيد من هذه الظاهرة هو تراخي موظفي الضرائب في أداء مهامهم بكل شفافية ومصادقية وكذلك تسابقهم على تلك الرشاوي وجعلها وسيلة لتحقيق الربح والمصالح المادية، إلا أن المكلفين يقومون بتشجيع الموظفين

<sup>1</sup> مأخوذ عن مصطفى الصادق، مترجم كتاب " controlling corruption " السيطرة على الفساد " للكاتب روبرت كلتجارد، دار النشر للنشر و التوزيع.

على قبول هذه الرشاوي والمزايا و إغرائهم بالمزيد في حالة قيامهم بالعمل الغير مشروع حيث تتم هذه الأمور في الخفاء دون حسيب ولا رقيب.

ومن بين أسباب ظهور هذه الظاهرة و تفشيها هو انخفاض نسب أجور الموظفين وتدنيها وكذلك عدم تمتعهم بحقوقهم المالية والإجتماعية وعملهم في ظروف مشبوهة تخلو من النزاهة والشفافية.

كذلك جهل ونقص معرفة الموظفين بحقوقهم المادية وكذلك معرفتهم مدى خطورة مثل هذه الممارسات وأن القانون يعاقب عليها.

كذلك انتشار المحسوبية والوجاهية و سيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : تأثيرات التهرب الضريبي

يتسبب الفساد الضريبي بتأثيرات سلبية على مختلف نواحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1 - يؤثر الفساد الضريبي على أداء القطاعات الإقتصادية فهو يهدد النمو الإقتصادي ويؤثر على إستقرار المناخ الإستثماري ويزيد من تكلفة المشاريع وتعقيد كفاءات تحقيقها ويضعف فرص الإستثمار داخل الوطن. فعندما يطلب الموظفون الرشاوي<sup>2</sup> من أصحاب المشاريع أو المداخل الضخمة من أجل تسهيل دراسة ملفاتهم وتخفيف التقديرات الضريبية أو يطلبون نصيبا من الأرباح يعد ذلك إعاقة للتحصيل التام والجيد للضرائب وبالتالي ضعف في مورد من الموارد المالية للخرينة العمومية.

2 - يضعف الفساد من جودة الخدمات والأنشطة المقدمة.

<sup>1</sup> مروة عاطف أبو عودة ، المرجع السابق، ص35.

<sup>2</sup> مروة عاطف أبو عودة، المرجع السابق، ص 45.

- 3 - يشاركون الفاسدون في الأرباح دون المشاركة في النشاط الإنتاجي.
  - 4 - ضعف قدرة الدولة على توفير الخدمات أو الاستثمار نتيجة لانخفاض الإيرادات.
  - 5 - يؤدي إلى زيادة حجم المديونية الداخلية والخارجية لسد العجز.
  - 6 - تحميل المواطنين أشكال جديدة من الضرائب تنقل كامل الطبقات الدنيا في المجتمع وذلك لسد العجز في الإيرادات وبطبيعة الحال ظهور بما يسمى إقتصاد الضال<sup>1</sup> والإقتصاد الموازي.
- كذلك يؤثر الفساد الضريبي على التنمية الإقتصادية ويؤدي إلى هرب رؤوس الأموال والفسل في جذب الاستثمار. كذلك يؤدي إلى هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة والتكلفة المالية الكبيرة لهذا الفساد على الخزينة العمومية كنتيجة لهدر الإيرادات العامة.

كذلك يؤثر الفساد الضريبي على نواحي أخرى:

#### على النواحي الإجتماعية :

يؤدي إلى إختلال القيم الإجتماعية والإحباط وإنتشار اللامبالاة وسلبية الأفراد وبروز التعصب وإنتشار الجرائم.

#### تأثير الفساد الضريبي على النظام السياسي:

يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على إحترام حقوق المواطنين الأساسية والتفريق بين المواطن الصالح و المواطن الخارج عن القانون، كما يحد من شفافية النظام وإنفتاحه.

<sup>1</sup> سوزان روز أكرمان، الإقتصاد السياسي للفساد في الإقتصاد العالمي، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة مصر 2001، ص53.

يؤدي إلى حالة يتم فيها إتخاذ القرارات العامة حتى المصيرية منها طبقا للمصالح الشخصية دون مراعاة المصالح العامة<sup>1</sup>

يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات الثابتة للدولة و حتى موظفيها كذلك أجهزة الرقابة و المساءلة.

### الفرع الثالث : وسائل مكافحة الفساد الضريبي

يمكن القول أن من أجل الحصول على وسائل مكافحة فساد ناجحة أو من أجل نجاعتها يجب بناء نظام نزيه وطني والذي يقوم على قيم النزاهة والشفافية وكذلك تعزيز كل من المحاسبة والمسائلة العمومية وإستعمال وسائل شاملة ومتنوعة سياسيا وقانونيا و جماهيريا والحاجة إلى تطوير الوعي لدى المواطنين وتمثل هذه الوسائل في :

#### أولا : المساءلة

وتكمن في تعزيز المساءلة من خلال نظام قضائي مستقل ونزيه ويعزز من سيادة القانون حيث أن وجود جهاز قضائي نزيه وفعال ومستقل يعزز من نظم المساءلة في أداء الحكومة وإستقلالية القضاء على تأثير وتدخل السلطة التنفيذية الذي يعتبر أمرا مركزيا حتى يتمكن الجهاز القضائي من أداء دوره في محاسبة ومساءلة المسؤولين من خلال تطبيق القانون وسيادته على الجميع.<sup>2</sup>

كذلك تكون المساءلة من واجبات الموظفين العموميين والمسؤولين سواء كانوا منتخبين أم معفيين وتقديم تقارير دورية في نتائج أعمالهم للتأكد من مطابقتها مع معايير القانون.

<sup>1</sup> مروة عاطف أبو عودة، المرجع السابق، ص 41.

<sup>2</sup> صخر عبد الجنيدي، المرجع السابق، ص 02.

## ثانيا : المحاسبة

وهي خضوع الذين يتولون المناصب والوظائف العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم، لذا وجب وضع نظام عصري و عادل لتقييم أداء و قرارات الموظفين.<sup>1</sup>

كذلك يوجد وسائل وإستراتيجيات أخرى من أجل مكافحة و الحد من الفساد الضريبي ومنها :

- وضع قانون عقوبات ضريبي حديث يعالج كافة أشكال التهرب الضريبي والتهريب الجمركي.
- العمل على تربية أجيال تتسم بالأخلاق شريطة أن يكون القائمون على إدارة المؤسسات الضريبية غير فاسدين، فما فائدة ذلك إذا كان الناس العاملين فيها ليسوا على خلق.<sup>2</sup>
- دفع رواتب عالية ومكافئات تحفيزية لموظفين الضرائب والجمارك و منحهم كذلك إعفاءات ضريبية لدرجة تكفي لأن لا يصبح الموظف قابلا للإبتزاز ومن بين الأسباب التي تقع لموظفي الضرائب قبول الرشاوي والمزايا المالية هو ضعف الرواتب والحوافز إلى جانب غلاء المعيشة.
- تعزيز أجهزة مكافحة التهرب الضريبي بالكفاءات العالية والأجهزة الحديثة، وهذا يتطلب قبل كل شيء وجود إدارة ضريبية على درجة عالية من الكفاءة والنزاهة، لذا يتوجب زيادة كفاءة الإدارة الضريبية.

## المبحث الثاني : تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى المالي

كما رأينا في المبحث السابق فإن جريمة التهرب الضريبي على الإقتصاد بصفة سلبية ومدمرة تماما وبما أن هذه الجريمة أو الظاهرة أثرت على الإقتصاد فلا بد أنها تؤثر كذلك على الجانب المالي لأن المال والإقتصاد دقيقتان يكمل أحدهما الآخر ولا إقتصاد بلا أموال ولا أموال دون إقتصاد وفي هذا المبحث سنرى تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى المالي.

<sup>1</sup> إيتلاف أمان، المرجع السابق، ص12.

<sup>2</sup> صخر عبد الجنيدي، المرجع السابق، ص03.

### المطلب الأول : تأثير جريمة التهرب الضريبي على الموارد المالية.

تحدد مصادر الموارد المالية حسب المداخل وحسب إقتصاد الدولة وحسب نوع النظام السائد في البلاد وحسب النظام الإقتصادي المعتمد كذلك ومن أهم مصادر الموارد المالية وأكثرها شيوعا هي الضرائب والتحصيل الضريبي وهنا سنرى مدى تأثير جريمة التهرب الضريبي على الضرائب وكيف أنها تزيد من الضغط الضريبي على المكلفين.

### الفرع الأول : التأثير على الضرائب كمصدر للأموال وزيادة الضغط الضريبي

إن المسار التنموي لأي دولة بحاجة دائمة إلى موارد ومداخل لتغطية النفقات المتزايدة خاصة في دولة نامية مثل الجزائر التي تتأثر بأي إختلالات قد تحدثت لعائدات الموارد الأولية وتدهور قيمة العملة الصعبة إلى جانب إنخفاض المردودية الجبائية للبتروال والغاز التي تعتمد عليها الدولة بنسبة كبيرة.

وفي ظل هذه التغيرات كان من الضروري البحث عن مصادر أخرى تعتمد عليها وتكون مضمونة وتتسم بالثبات والإستقرار،<sup>1</sup> الأمر الذي جعل الدولة تلجأ للجباية كمورد لتغذية خزنتها العمومية ولتقدر على تنفيذ مشاريعها بإعتبارها وسيلة من وسائل التمويل الداخلي للتنمية ومن هذه الأهمية البالغة جاء التهرب الضريبي ليكمل سيورتها ويحد من دورها<sup>2</sup> فيكون بذلك قد حرم خزينة الدولة من مصدر هام هي في حاجة آلية حيث أن فقدان الخزينة العمومية لمبالغ معتبرة من هذا المورد أي الضرائب سيؤدي إلى التضخم النقدي بسبب الإصدار النقدي الذي ليس له مقابل، إضافة إلى إرتفاع المديونية من أجل سد الفراغ المالي وبالتالي اللجوء إلى تقليص النفقات كذلك يؤثر التهرب الضريبي بأن كلما زادت المشاكل التي كونها سابقا لجأت الدول إلى زيادة

<sup>1</sup> فاطمة الزهراء أوغازي ، التهرب الضريبي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التحقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، سنة 2016-2017، ص 37.

<sup>2</sup> فاطمة الزهراء أوغازي ، المرجع السابق، ص38.



القيمة الضريبية وكذلك زيادة الوعاء الضريبي وفرض ضرائب جديدة أو على أشياء لم تكن تفرض عليها جباية من قبل. كذلك إلغاء الإعفاءات التي يتمتع بها بعض المكلفين أو بعض المؤسسات ومع ذلك فإن مثل هذه الإجراءات والتدابير قد تزيد من تفاقم التهرب الضريبي لأنه لم يعد للمكلف قدرة على أداء كل هذه الضرائب ولا بمقدوره التأقلم مع زيادة الأسعار وإنخفاض قيمة العملة وهذا ما يسمى بزيادة العبئ الضريبي على المكلف وهو سبب من أسباب التهرب الضريبي أي أن مثل هذه المشاكل عبارة عن حلقة مفرغة تدور فيها الدولة والمواطن معا لذا على الدولة باعتبارها صاحبة السيادة وضع سبل وتدابير لتحكم في الموارد المالية والضرائب بصفة خاصة.

### الفرع الثاني : ندرة الأموال و اللجوء للإصدار النقدي

إن أي نقص للأموال من الخزينة العامة يؤدي إلى حدوث عجز الدولة جزئيا في أي نقص للأموال من الخزينة العامة يؤدي إلى حدوث عجز الدولة جزئيا في تنفيذ المشاريع فالتهرب الضريبي يؤدي إلى الإضرار بالخزينة العمومية<sup>1</sup> والإنقاص من الموارد المالية حيث ينجر عند عدم قيام الدولة بالإنفاق العام على الوجه الصحيح تصبح الدولة عاجزة عن القيام بالمشاريع المقررة للسنة المالية المالية ومما يصعب عليها التحكم في الإنفاق وبالتالي عجزها عن تحقيق واجباتها تجاه المواطنين لكي تتدارك الدولة مثل الإصدار النقدي والدين العام، والإصدار النقدي هو ما يعرف بعملية خلق نقود جديدة من العملة الوطنية وهو كذلك ما يعرف بالتمويل بالتضخم دون مقابل من السلع والخدمات في السوق وهذا من أجل تعويض العجز المسجل في الميزانية العامة نتيجة نقص الإيرادات بسبب التهرب الضريبي<sup>2</sup> ويؤدي بدوره إلى التمويل بالتضخم وبالتالي تمس الإقتصاد الوطني وذلك عن طريق :

- الزيادات المفرطة في الأسعار بشكل غير طبيعي.

<sup>1</sup> بلقة طورش، المرجع السابق، ص 87.

<sup>2</sup> حيزية بوزرورة، كاهنة بوزيدي، المرجع السابق، ص 45.

- إضعاف القدرات التنافسية الدولية للمنتوجات المحلية والوطنية.
- تراجع القدرة الشرائية للمواطنين وتقلصها أي تغير نمط الإستهلاك وكذلك التخزين.
- لجوء الدولة لتحقيق الإستيراد وكذلك لإنخفاض الصادرات مما يؤدي إلى قصور في الحصول على العملة الصعبة.

### المطلب الثاني : التأثير على التجارة و الأموال

ينتج عن التهرب الضريبي العديد من التأثيرات السلبية التي تعود على الإقتصاد الوطني بشكل رهيب كما يؤثر على مصادر الأموال ويكبح أهم ما يقوم عليه الإقتصاد ألا وهو التجارة والأموال والإستثمار.

### الفرع الأول : التأثير على التجارة الداخلية و الخارجية

#### أولا : التأثير على التجارة الوطنية

يساهم التهرب الضريبي في زيادة الأموال والثروات لدى التجار أو المتهربين من الضريبة وبالتالي حصر نشاطهم في نوع واحد من التجارة وهذه الزيادة في الثروات تدفع التجار ورجال الأعمال للبحث عن المزيد من مصادر الأموال دون خسائر أو مخالفات وبأقل التكاليف. وبالتالي الحد من مجال النشاطات التجارية وحصرها على مجموعة من النشاطات التجارية المحدودة والغير مفيدة للمجتمع والأفراد.

كما يساعد التهرب الضريبي على تهرب الأموال والإستثمارات الكبرى التي يؤدي بدورها إلى إستبدال نشاطات إستثمارية بنشاطات تجارية بسيطة، (حالة الصينيين في بلادنا الذين إستثمروا في نشاطات تجارية بسيطة متمثلة في محلات لبيع الملابس والأحذية والألعاب وإنعدام النشاطات التجارية)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بنتاة طورش، المرجع السابق، ص90.

وهذا النوع من النشاطات التجارية يقوم بضرب التجارة الوطنية وبالتالي الوقوع في تذبذب الأسعار والإحتكار وظهور ما يسمى بالسوق السوداء أو السوق الموازية.

### ثانيا : التأثير على التجارة الخارجية و الدولية

نظرا للنفوذ الذي تتمتع به الشركات الدولية أو الذي يسمح لها بممارسة جميع أنواع التهرب الضريبي والذي يوفر لها الأموال الغير مشروعة والتي أصبحت متخصصة في توظيفها داخل الدول النامية عن طريق ما يسمى بإحياء التجارة الخارجية وبالتالي أصبحت تتحكم بإقتصاديات تلك الدول النامية وحتى بعض الأسواق العالمية وحتى الأسواق الداخلية للدول وعلى الإنتاج العالمي بصفة عامة تسيطر معظم هذه الشركات على جل الصفقات الدولية وبالتالي تؤثر على سيورة التجارة الدولية كونها تتحكم في الأسواق المالية وتتحكم في الأسعار بما يشكل ضعفا على الدول المستضعفة إقتصاديا وتصبح قوة إقتصادية لا يمكن منافستها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني : ندرة رؤوس الأموال

يقوم المكلفين بالضريبة بإخفاء أرباحهم الحقيقية ولا يقومون بالتصحيح بها أمام الإدارة الجبائية وذلك بهدف التملص والتخلص من دفع الضرائب المفروضة عليهم، إذ نجد أن المتهرب يعمل على الإكثار عن طريق حفظ أمواله خارج السوق النقدي لمدة طويلة أو القيام بسحبها من السوق وإلغاء القيد من الأعمال والصفقات التي كان يقوم بها، وكما يلجأ إلى شراء سندات معلقة الأسهم وإخفاء الأموال على شكل ( مجوهرات ، ذهب، فضة، تحف فنية ) وبالتالي ندرة السيولة النقدية في السوق الوطنية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد النور واسطي ، المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي في الجرائم الإقتصادية ( الغش الضريبي و تبييض الأموال نموذجاً)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص القانون الجبائي للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم حقوق ن جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان

سنة 2016-2017، ص 78

<sup>2</sup> حيزية بوزرورة، كاهنة بوزيدي، المرجع السابق، ص 44.

إلى جانب ذلك التسديد عن طريق النقود السائلة يكون أفضل من النقود الإعتبارية وذلك أن المبادلات البنكية سهلة المراقبة من قبل الإدارة الجبائية بإستعمال الصلاحيات القانونية خاصة في حق الإطلاع على المؤسسات البنكية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث : التأثير على مناخ الإستثمار

عملت الجزائر في السنوات الأخيرة على تشجيع الإستثمار المحلي و الأجنبي و قد إكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تنظيم الإستثمارات فقد وضعت الجزائر تشريع خاص بالإستثمار علما بكل جوانب الإستثمار ووضع تسهيلات للمستثمرين ومن بين ما جاء فيه هو كيفية الحفاظ على الإستثمار بعيدا عن الفساد والأزمات الإقتصادية والإبقاء عليه في مناخ ملائم بعيدا عن ما قد يسبب في فشله أو التهرب منه.

### الفرع الأول : تعريف الإستثمار

تعددت التعاريف لمفهوم الإستثمار فقد يعرف بأنه " التضحية لمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع إستهلاك حالي " وذلك بقصد الحصول على منفعة مستقبلية أكبر من تحقيقها من إشباع إستهلاك مستقبلي.<sup>2</sup> لذلك فالإستثمار يعني التضحية بإتقان مالي معين زمني من أجل عائد متوقع حدوثه في المستقبل وبذلك يصرح هذا العائد المتوقع ممثلا من التضحية والحرمان والإنتظار فترة الإستثمار.<sup>3</sup>

إذن الإستثمار هو توطيق للمال بهدف تحقيق ربح مالي أو عائد.

<sup>1</sup> ناصر رحال، المرجع السابق، ص90.

<sup>2</sup> حسني حريوش ، عبد المعطي أرشيد ، الإستثمار و التمويل بين النظري و التطبيق، جامعة العلوم التطبيقية للنشر، الأردن، 1997 ص9.

<sup>3</sup> محمد الحبيب مشري ، السياسة الضريبية و آثارها على الإستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، قانون الأعمال ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة 2009-2010، ص12.

كذلك نجد في تعريف الإستثمار في المجال الإقتصادي على أنه "توظيف النقود لأي أصل أو ملكية أو ممتلكات أو مشاركات يحتفظ بها للمحافظة على المال أو تنميته سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية"<sup>1</sup>

كذلك عرفه الإقتصاديين على أنه "تكوين رأس مال وإستخدامه بهدف لتحقيق إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم أو شرائها من الآخرين."<sup>2</sup>

يمكن القول أن الدفع الرئيسي لأي عملية إستثمار هو تحقيق أقصى قدر من الربح الممكن وعادة ما يكون الهدف في الأجل الطويل.<sup>3</sup>

### الفرع الثاني : التأثير السلبي على مناخ الإستثمار

تستعمل معظم الدول النامية مثل الجزائر، الضرائب كوسيلة لجذب الإستثمار في العديد من القطاعات الإنتاجية، فيرى أن الإستثمار هو الوسيلة الأنسب لإنعاش الإقتصاد الوطني.

والتهرب الضريبي يجعل من سياسة الدولة غير مجدية ونافعة مما يؤدي إلى الفساد في بعض القطاعات الحيوية وإزدهار في القطاعات الثانوية والنتيجة هي إختلال التوازن في قيمة الدخل وإرتفاع معدلات التضخم<sup>4</sup> وقد تتعدى الآثار السلبية لجرمة التهرب الضريبي آثارها على إستثمار حدود الدولة تمس بسمعتها على المستوى الخارجي فأغلب المستثمرين يلجئون إلى مكاتب مخصصة للإستشارة والتي تجري بدورها تحقيقا عن وضعية الدولة إمتيازا إقتصاديا وماليا وكذلك

<sup>1</sup> محمد الحبيب مشري، المرجع السابق، ص 43.

<sup>2</sup> عبد الله المالكي، إستراتيجية تشجيع الإستثمارات الخارجية في الأردن ، طبعة 1، دار النشر عمان، الأردن، 1974، ص12.

<sup>3</sup> محمد الحبيب مشري، المرجع السابق، ص 43.

<sup>4</sup> ناصر مراد، أساليب التهرب الضريبي و اثره على الإقتصاد الوطني، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 14، جانفي 2010، صادرة عن مركز البصيرة للبحوث و الإستشارات و الخدمات التعليمية، الجزائر، ص13.

مدى تطبيق القوانين، الأمر الذي سوف ينتج عنه عزوف عن إقبال المستثمرين وتوجيه أموالهم إلى دول أخرى أكثر أماناً من الناحية الإستهلاكية.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> أحمد هادي سلمان، لهيب توماميدنا ، الإنعكاسات المترتبة عن ظاهرة الأموال، مجلة الإدارة و اقتصاد، العدد 64، سنة 2004 صادرة عن كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، ص 233.

الختامة

## الخاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث المتواضع دراسة موضوع جريمة التهرب الضريبي، فقمنا في بادئ الأمر بالتعرف عليه من خلال تحديد مفهوم التهرب الضريبي بالوقوف على مختلف التعاريف المبنية للتهرب الضريبي. إلى جانب معرفة أسبابه وأركان جريمة التهرب الضريبي وصورها.

كذلك قمنا بدراسة الآثار المترتبة عن جريمة التهرب الضريبي على المستوى الاقتصادي والمالي وعلى المستوى الاجتماعي والسياسي أي أثاره على جميع مجالات الحياة. كما قمنا بإبراز أهم آليات مكافحة جريمة التهرب الضريبي التي شرعها القانون ووجب على ممارستها وإستخدامها، هذا ما جاء في الفصل الأول.

أما في الفصل الثاني فقد رأينا أهم جزء من البحث وهو تأثيرات التقرب الضريبي على الإقتصاد في الجزائر. حيث رأينا تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى الإقتصادي وكيف يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة على الإقتصاد، كذلك حاولنا الإلمام بالجانب المالي ومدى تأثيره عليه وعلى الموارد المالية، ورأينا الإنعكاسات السلبية للتهرب الضريبي على مناخ الإستعمار وكيف يتسبب في هروب المستثمرين وكيف يؤدي إلى إنهيار التجارة الداخلية والخارجية.

وفي الأخير قدمنا دور مديرية الضرائب لولاية الطارف في مكافحة التهرب الضريبي حيث عالجنا فيه الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية والمصالح الخارجية لها، ورأينا مراحل الرقابة الجبائية والتحقيق الجبائي، ووضعنا نموذج لمؤسسة خضعت للرقابة الجبائية، قبل الختام يجب علينا التذكير أن ظاهرة التهرب الضريبي لازال في التفاقم والإنتشار بل أصبحت واقع معاش رغم ما فعلته الدولة وبذلته من جند من اجل محاربتها والحد من إنتشارها ورغم كل شرعته من قوانين وقواعد وإجراءات وضوابط للحد منها أو على الأقل تدارك ما بقي في مجال الضرائب.



والتهرب الضريبي يزداد تطوراً تزداد طرق ممارسته وطرق التحيل رغم التوعية ورغم التعليم والتثقيف، سواء من جانب المكلف أو من جانب الإدارة الضريبية.

لذلك يجب التعمق أكثر في دراسة هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها الحقيقية ونتائجها وآثارها من أجل إيجاد حلول لها من أجل إنقاذ الإقتصاد وإنقاذ المجتمع من الطرق في الفساد والإجرام.

ونستنتج من معالجتنا لهذا الموضوع النتائج و التوصيات التالية :

#### أ - النتائج :

1. عدم إستقرار المنظومة التشريعية الجبائية الراجع إلى التغيرات التي تطرأ على القوانين المالية والقوانين المالية التكميلية كل سنة والذي بدوره يؤدي إلى خلق جو غير مناسب للإستثمار.
2. إتسام الإجراءات الجبائية بتعقيد أدى إلى نزوح المكلفين من أداء واجبهم الضريبي.
3. وجود قطاعات إقتصادية محدودة وسيطرة قطاع المحروقات على بنية الإقتصاد الوطني، أي الإعتماد فقط على الجبائية البترولية وإهمال باقي الجبايات الأخرى.
4. ضعف مستوى موظفي الضرائب ونقص الكفاءات والإطارات المؤهلة الناتج عن نقص التكوين والتربصات، كذلك نقص الملتقيات، المساعدة للموظفين في مواكبة التحديثات الجبائية.
5. حرمان الموظفين من حقوقهم المالية وتدني الأجور والذي بدوره يؤدي إلى إنتشار الرشاوي بين الموظفين والمكلفين.
6. نقص الإمكانيات المادية على مستوى مقرات الإدارات والتجهيزات، كذلك قلة عدد موظفي الضرائب مقارنة مع عدد المكلفين بالضريبة المتزايد.

#### ب - الإقتراحات :

1. القيام بإصلاحات شاملة للإدارة الضريبية وفقا للمعايير الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير الخاصة بالجزائر، لأن معظم الأنظمة والقوانين المستوردة من الدولة المتقدمة لا تصلح لتطبيق على الدول النامية كالجزائر، لأنها بحاجة عالية لتطبيقها.
2. ضرورة تزويد الإدارة الجبائية بالإعلام الآلي وإيصالها بشبكة المعلوماتية من أجل الدفع من مستوى خدماتها وتسهيلها وحسن إتباع المكلفين وسرعة التنفيذ.
3. الشروع في تكوين الموظفين الضريبيين وتحسين مستواهم المهني في مجال الإدارة الجبائية وكل ما يدخل في دائرة إختصاصهم المهني.
4. تحسين ظروف الموظفين المادية والمالية وكذلك تزويد المقرات بالأجهزة المعدات اللازمة من أجل التسهيل على الموظفين أداء مهامهم.
5. تبسيط الإجراءات وسرعة النظر ودراسة الملفات المقدمة من طرف المكلفين من أجل تسهيل مهمة تحصيل الضريبة لاحقا.
6. القضاء على جميع النشاطات التي تغذي ظاهرة التهرب الضريبي منها الإقتصاد الموازي والمنافسات غير المشروعة والإحتكار.
7. تقرير آليات مكافحة جرائم الفساد مثل الرشوى والمحسوبية وتسديد العقوبات عليها.
8. الإهتمام بالجانب الإستثماري وذلك بتوفير جو ملائم للإستثمار وإستقطاب المستثمرين عن طريق التحفيزات الجبائية وإزاحة العراقيل أمامهم.
9. العمل على نشر الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة من خلال إدراج الثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية والتعليمية (مدارس، معاهد و جامعات).
10. توحيد القوانين الجبائية المشتتة في قانون واحد ليسهل على المكلف بالضريبة والموظفين الضريبيين الإلمام به.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر و المراجع

### I. المصادر

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438، المؤرخ ف 08 ديسمبر 1996 والمعدل بموجب القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 و المتضمن تعديل الدستور ج. ر عدد 14 صادر في 07 مارس 2016.

1. قانون العقوبات الصادر بالأمر 66 - 155 المؤرخ في 08 يوليو 1966 ج. ر عدد 49، صادر في 11 جوان 1966، معدل و متمم.

2. أمر رقم 76-101، المؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب المباشرة والرسوم الممثلة ج. ر عدد 102، صادر بتاريخ 22 نوفمبر سنة 1976.

3. أمر رقم 76-102، مؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الرسم ورقم الأعمال، ج. ر عدد 103، صادر في 26 ديسمبر 1976.

4. أمر رقم 76-103، مؤرخ ف 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الطابع ج. ر عدد 103، صادر بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1976، معدل و متمم.

5. أمر رقم 76-104، مؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون الضرائب غير المباشرة ج. ر عدد 102، صادر بتاريخ 22 ديسمبر سنة 1976.

6. أمر رقم 76-105، مؤرخ في 09 ديسمبر 1976، يتضمن قانون التسجيل ج. ر ، عدد 103، صادر بتاريخ 22 نوفمبر سنة 1976 معدل و متمم.

7. قانون رقم 91-25، المؤرخ في 18 ديسمبر 1991، المتضمن قانون المالية لسنة 1992.

8. قانون رقم 01-21، المؤرخ في 22 ديسمبر 2001، المتضمن قانون المالية لسنة 2002، ج ر عدد 49 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2001.

9. قانون رقم 02-11، المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2002، يتضمن قانون المالية لسنة 2003، ج ر عدد 86، صادر في 25 ديسمبر 2002.
10. قانون رقم 08-21، مؤرخ في 30 ديسمبر 2008، يتضمن قانون المالية لسنة 2009، ج ر عدد 74، صادر في 31 ديسمبر لسنة 2008.
11. أمر 09-01، مؤرخ في 22 يوليو سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، ج ر عدد 44 صادر في 26 يوليو سنة 2009.
12. قانون رقم 12-12 مؤرخ في 26 ديسمبر سنة 2012 يتضمن قانون المالية لسنة 2013 ج ر عدد 72، صادر 30 ديسمبر سنة 2012.
13. قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016 ج ر عدد 72، صادر بتاريخ 31 ديسمبر 2015.

## II. المراجع :

1. الشور باجي البشري، جرائم الضرائب و الرسوم ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، سنة 1972.
2. حسن الجندي، القانون الجبائي الضريبي، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.
3. سوزان روز أكرمان، الإقتصاد السياسي للفساد في الإقتصاد العالمي، تحرير كيميرلي آن آليون، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، مصر، ط1، 2000.
4. عبد الله المالكي، " إستراتيجية تشجيع الإستثمارات الخارجية في الأردن"، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1974.
5. رضا فرج، شرح العقوبات الأحكام العامة للجريمة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، سنة 1976.
6. فوضيل كوسة، " الدعوى الضريبية و إثباتها في ضوء إجتهادات مجلس الدولة"، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2011.

7. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

8. مراد ناصر، التهرب و الغش الضريبي في الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2004.

9. مصطفى صادق، مترجم كتاب " controlling corruption السيطرة على الفساد للكاتب "روبرت كلينجارد" دار النشر للنشر و التوزيع، د.س.ط

### III. المقالات :

1. أحمد هادي سلمانو لهيب توما ميدخار، الإنعكاسات المترتبة عن ظاهرة غسيل الأموال، مجلة الإدارة و الإقتصاد ، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 67، 2007.

2. سهاد كشكول عبد، التهرب الضريبي و أثره على التنمية الإقتصادية في العراق، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد، المجلد الثامن، العدد 23، الفصل الثالث، 2013.

3. صخر عبد الله الجنيدي، مكافحة الفساد الضريبي ، الأردن، أرسلت في 28 أوت بواسطة موقع domina Abuvatar

4. ناصر مراد، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الإقتصاد الوطني ، مجلة دراسات إقتصادية ، مركز البصيرة للبحوث والإستفسارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 14، جانفي 2010.

#### IV. الرسائل و المذكرات

##### 1 - الرسائل :

1. عبد النور واسطي ، المسؤولية الجنائية لشخص المعنوي عن الجرائم الاقتصادية ( الغش الضريبي و تبييض الأموال نموذجاً) " رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص القانون الجنائي للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، دفعة 2016-2017.

##### 2 - المذكرات

##### أ - الماجستير :

1. أحلام بن صفى الدين، الرقابة الجبائية مذكرة لنيل شهادة ماجستير مدرسة دكتوراه الدولة والمؤسسات العمومية، كلية الحقوق، جامعة، الجزائر 1، 2014.

2. عبد الغاني بوشري ، فعالية الرقابة الجبائية وآثارها في مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الإقتصاد، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، 2011.

3. ناصر رحال، محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حالة ولاية الوادي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007.

4. بتاتة طورش، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون، قسم قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة 1، 2014.

5. عبد العزيز قتال، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب و الغش الضريبي مذكرة شهادة ماجستير، علوم التسيير، تخصص مالية و محاسبة، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، 2009.

6. مروة عاطف أبو عودة، أثر مؤشرات الحكم الرشيد و الفساد على العوائد الضريبية، دراسة قياسية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

7. محمد الحبيب مشري، السياسة الضريبية و آثارها على الإستثمار في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دفعة 2009-2010.

ب - ماستر

1. فاطمة الزهراء أوغازي، التهرب الضريبي، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في التحقيق المحاسبي و مراقبة التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، دفعة 2016-2017.

2. حيزية بوزرورة، كاهنة بوزيدي، التهرب الضريبي في الجزائر وآليات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2018.

3. ليندة قرموش، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، تخصص جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

ج- ليسانس

1. أحمد كريدي مالك، التهرب الضريبي ووسائل مكافحته، بحث كجزء من متطلبات نيل شهادة بكالوريوس في العلوم الإقتصادية، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.



2. لويظة يدو و حياة قاري، الغش الضريبي و بليات مكافحته، دراسة حالة بالمديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالبويرة، مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الإقتصادية معهد العلوم الإقتصادية والتجارية د.ع.ت، المركز الجامعي، البويرة.

V. دراسات

1. عبد الستار أبو عزة، التوجيه الإسلامي للإستثمار، دراسة منشورة في كلية الإقتصاد الإسلامي، قسم البحوث و الدراسات، بنك دبي الإسلامي، ن عدد 173، 1995.

VI. مواقع إلكترونية

1. أمان إئتلاف، سلسلة مكافحة الفساد.

2. [https:// :www.aman-palestine.org](https://www.aman-palestine.org)

1. Séminaire sur la loi de finance 2010, intervention de Mr Zikara Mostapha, direction de la législation et réglementation fiscale.

الفهرس

فهرس المواضيع

الصفحة

العنوان

..... شكر و تقدير

..... الإهداء

..... قائمة المختصرات

7 ..... المقدمة

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول التهرب الضريبي ص 11-26

12 ..... المبحث الأول : مفهوم التهرب الضريبي

12..... المطلب الأول : تعريف التهرب الضريبي و تمييزه في بعض المصطلحات

12 ..... الفرع الأول : تعريف التهرب الضريبي

13 ..... الفرع الثاني : أنواع التهرب الضريبي

14..... أولا : الفرق بين التهرب الضريبي و الغش الضريبي

15..... ثانيا : الفرق بين التهرب الضريبي و التجنب الضريبي

15..... ثالثا : الفرق بين التهرب الضريبي و التهريب الضريبي

16..... المطلب الثاني : أسباب التهرب الضريبي

16..... الفرع الأول : الأسباب المباشرة

|         |                                                                    |
|---------|--------------------------------------------------------------------|
| 16..... | أولا : الأسباب التشريعية                                           |
| 17..... | ثانيا : الإمكانيات المادية                                         |
| 17..... | ثالثا : الإجراءات الإدارية                                         |
| 18..... | الفرع الثاني : الأسباب الغير المباشرة                              |
| 18..... | أولا : الأسباب الإجتماعية                                          |
| 18..... | ثانيا : الأسباب السياسية                                           |
| 18..... | ثالثا : الأسباب الإقتصادية                                         |
| 19..... | رابعا : الأسباب المتعلقة بالمكلف بالضريبة                          |
| 19..... | المطلب الثالث : أركان جريمة التهرب الضريبي                         |
| 20..... | الفرع الأول : الركن المادي و المعنوي لجريمة التهرب الضريبي         |
| 20..... | أولا : الركن المادي                                                |
| 20..... | 1 - إستعمال طرق إحتيالية.....                                      |
| 21..... | 2 - التملص من الضريبة.....                                         |
| 22..... | 3 - العلاقة السببية بين المتملص من الضريبة و الطرق الإحتيالية..... |
| 22..... | ثانيا : الركن المعنوي لجريمة التهرب الضريبي                        |
| 22..... | 1 - القصد العام.....                                               |
| 22..... | 2 - القصد الخاص.....                                               |
| 23..... | ثالثا : الركن الشرعي                                               |

- الفرع الثاني : صور جريمة التهرب الضريبي ..... 24
- أولا : المحاولة ..... 24
- ثانيا : الإشتراك ..... 24

**الفصل الثاني: تأثير التهرب الضريبي على النظام الإقتصادي في الجزائر ص 28-45**

- المبحث الأول : تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى الإقتصادي ..... 29
- المطلب الأول : التأثير المباشر لجريمة التهرب الضريبي ..... 29
- الفرع الأول : التأثير على المنافسة الإقتصادية ..... 29
- الفرع الثاني : التأثير على التقدم و التطور الإقتصادي ..... 30
- المطلب الثاني : التأثير الغير المباشر للتهرب الضريبي ..... 30
- الفرع الأول : التأثير على توجه الإقتصاد ..... 31
- الفرع الثاني : التأثير على الإستهلاك و الإدخار ..... 32
- المطلب الثالث : الفساد الضريبي ..... 33
- الفرع الأول : تعريف الفساد الضريبي ..... 34
- الفرع الثاني : تاثيرات التهرب الضريبي ..... 35
- الفرع الثالث : وسائل مكافحة الفساد الضريبي ..... 37
- أولا : المساءلة ..... 37

|         |                                                                       |
|---------|-----------------------------------------------------------------------|
| 38..... | ثانيا : المحاسبة                                                      |
| 38..... | المبحث الثاني : تأثير جريمة التهرب الضريبي على المستوى المالي         |
| 39..... | المطلب الأول : تأثير جريمة التهرب الضريبي على الموارد المالية         |
| 39..... | الفرع الأول : التأثير على الضرائب كمصدر للأموال و زيادة الضغط الضريبي |
| 40..... | الفرع الثاني : ندرة الأموال و اللجوء للإصدار النقدي                   |
| 41..... | المطلب الثاني : التأثير على التجارة و الأموال                         |
| 41..... | الفرع الأول : التأثير على التجارة الداخلية و الخارجية                 |
| 41..... | أولا : التأثير على التجارة الوطنية                                    |
| 42..... | ثانيا : التأثير على التجارة الخارجية و الدولية                        |
| 42..... | الفرع الثاني : ندرة رؤوس الأموال                                      |
| 43..... | المطلب الثالث : التأثير على مناخ الإستثمار                            |
| 43..... | الفرع الأول : تعريف الإستثمار                                         |
| 44..... | الفرع الثاني : التأثير السلبي على مناخ الإستثمار                      |
| 46..... | الخاتمة                                                               |
| .....   | قائمة المصادر و المراجع                                               |
| .....   | فهرس المواضيع                                                         |
| .....   | الملخص                                                                |